

العنوان:	الائتمان المصرفي وعلاقته بالادخار والاستثمار
المصدر:	مجلة المدير العربي
الناشر:	جماعة الإدارة العليا
المؤلف الرئيسي:	خضير، فاروق إبراهيم محمد
المجلد/العدد:	ع 94
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1986
الشهر:	أبريل
الصفحات:	88 - 90
رقم MD:	67789
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الاستثمار، مصر، البنوك، الخدمات المصرفية، الائتمان، الادخار، تمويل المشروعات، الأسواق المالية، رأس المال، الشركات المساهمة، الأرباح، الدخل القومي، الانتاجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/67789

الائتمان المصرفي وعلاقته بالادخار والاستثمار

اعداد

فاروق ابراهيم محمد خضير

رئيس الحسابات بالمصرف العربي الدولي

الاعمال العام ، ولقطاع الأعمال المنظم ، ولقطاع الأعمال غير المنظم ، ولقطاع الجمعيات التعاونية ، ولقطاع الخدمات العام ، ولقطاع الأفراد ، وقطاع العالم الخارجى ، وقطاع الوسطاء الماليين . ومن حيث الضمان فهناك قروض بدون ضمان ، وقروض بضمانات مختلفة ، ومن حيث الأجل فهناك قروض قصيرة الأجل ، وقروض متوسطة الأجل ، وقروض طويلة الأجل .

ويقوم الائتمان بوظائف أساسية في المجتمع الرأسمالى من أهمها تيسير التصريف وتوزيع الموارد ، وتركيز رؤوس الأموال وتركزها . بينما نجد أن أهم وظائفه في المجتمع الاشتراكي هي مساهمته في توزيع الموارد واستخدامه كأداة للرقابة على مشروعات خطة التنمية الاقتصادية .

الائتمان وعلاقته بالادخار والاستثمار

ينبع الائتمان بصفة عامة من طبيعة عملية الاستثمار ، فتتضمن عملية الاستثمار تحويل جزء من الودائع الثابتة الى ورائع تحت الطلب . فالائتمان هو عملية خلق للقوة الشرائية بما يسهم به في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتأجيل الدفع الى المستقبل وخلق درجة من الثقة المتبادلة بين البنوك والعملاء . وسيتناول الباحث بالدراسة في هذا البحث عرض لتعريفات الائتمان مع ابراز لعلاقته بالادخار والاستثمار . وفيما يلي توضيح لذلك :

يقصد بالائتمان مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة . فالمفروض الذى يقدم للمقترض مبلغا من النقود يبادل قيمة حاضرة بقيمة آجلة يحصل عليها عند سداد مبلغ القرض .

ويقوم الائتمان أساسا على ثقة البنوك في عملائها فإذا اختفت هذه الثقة أدى ذلك الى تدهور نشاطها ، فالائتمان هو الأداة التى تعمل على التقاء عرض النقود (الادخار) بالطلب عليها (الاستثمار) .

وتلعب البنوك دورا هاما في خلق الائتمان ، فعن طريق تقديم القروض للعملاء في صورة حسابات جارية دائنة ، واستخدامهم للشيكات في تسديد المدفوعات دون استخدام النقود القانونية تكون قد خلقت ائتمانا لهم ، وعملت على زيادة كمية الودائع لديها بمقدار الودائع المخلوقة .

ومن ناحية أخرى تتعدد أنواع الائتمان بحسب الغرض ، والمصدر ، والضمان ، والقطاع المستفيد ، والأجل . فمن حيث الغرض فهناك الائتمان الممنوح استجابة لحاجة اقتصادية ، والائتمان الممنوح استجابة لحاجة اجتماعية ، ومن حيث المصدر فهناك الائتمان التجارى الذى تقدمه المشروعات بعضها لبعض ، والائتمان النقدي الذى تقدمه البنوك للأفراد والمشروعات المختلفة ، ومن حيث القطاع المستفيد فهناك الائتمان الممنوح لقطاع

تعريف الائتمان :

النقود لأجل قصير ، أو هو بيع أجل للنقود على أساس من الثقة ، أو هو ثقة يضعها البنك في مقدرة عميله على سداد القيمة ، أو هو مبادلة مقدرة حالية بمقدرة مستقبلية ، أو هو تحويل شيء ذي قيمة بشيء آخر هو الثقة في امكانية ورغبة المدين في سداد قيمة معادلة في المستقبل ، أو هو تحويل ثروة راهنة الى وعد مؤجل بالسداد ينطوي على الثقة في مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته . ومهما تعددت التعاريف فان القاسم المشترك بينها هو عامل الثقة بالاضافة الى وجود عنصر المخاطرة الذي يرتبط بالسداد في المستقبل .

الائتمان وعلاقته بالادخار :

يرتكز الائتمان على الادخار وتجميع الاموال حيث يمكن استخدامها استخدما اقتصاديا بدلا من اكتنازها ، أو المخاطرة بها في مشروعات غير مأمونة ، وعلى ذلك فتجد الاموال طريقها الى البنوك لتتلقفها ايد امينة لها من الكفاءة على ادارتها ما يطمئن المدخر على مدخراته ويحقق الربح للبنك ، والمساهمة بطريقة فعالة في تنمية الثروة القومية ، ورفع مستوى المعيشة وخلق مجالات عمل جديدة .

والبنوك أداة لتجميع المدخرات Mobilizing Savings وتقديهما لمن يستخدمونها لزيادة رأس المال الحقيقي للمجتمع وتأخذ مدخرات الأفراد التي تودع بالبنوك اشكالا عدة ، تتفاوت درجة سيولتها طبقا لنوع الايداع ، وهناك الودائع بالاطلاع وهي الودائع الممكن سحبها في أي وقت دون أي اشتراط من قبل البنك ، وهذا النوع من الايداع لا يتمتع بأية فائدة ، وهناك الحسابات باخطار سابق ، وهي نوع من الحسابات الجارية تتلقى الايداعات في أي وقت الا أن الصرف منها يرجع لاشتراطات معينة .

وهناك الودائع بايصال حيث يجمد مبلغ من المال لدى البنك لفترة محدودة مقابل أخذ إيصال على البنك يسمح بدفع المبلغ لصاحبه — غير قابل للتحويل — مضافا اليه الفوائد في نهاية الأجل المحدد . كذلك هناك حسابات صندوق التوفير بما لها من طبيعة ادخارية شعبية ، ويلاحظ عليها ازدياد حركة الايداع ، وهدوء حركة السحب على مدار السنة باستثناء فترات المواسم والاعياد .

ويرى البعض أن عملية تجميع المدخرات في

تعددت تعريفات الباحثين لمفهوم الائتمان ، فيعرف البعض (١) بأنه معنى الثقة ، فوجود البنوك قائم على ثقة عملائها فيها فاذا اختفت هذه الثقة أدى ذلك الى تدهور نشاطها ، وانتهى بها ذلك الى افلاس محقق ، والعكس صحيح بمعنى أنه كلما زادت ثقة الجمهور في أحد البنوك كلما زاد نشاطه المصرفي ، وكثرت أعماله وزادت أرباحه بالتالي .

ويرى البعض الآخر (٢) أن الائتمان ينبع بصفة ضرورية من طبيعة عملية الاستثمار . إذ أنها تؤدي بما لها من ارتباط وعلاقات بالانتاج وتراكم الأرصدة الى تكوين نوع من الأرصدة غير مستخدمة بصفة مؤقتة ، في حين يكون هناك من ناحية أخرى طلب على هذه الأرصدة لاستخدامها . وعلى ذلك فعن طريق الائتمان تعبا هذه الأرصدة ويعاد توزيعها لمقابلة الاحتياجات المؤقتة للنقود .

والائتمان بمعناه الواسع هو مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ، فالبائع الذي يسلم المبيع مع تأجيل الثمن يقدم للمشتري ائتمانا — قيمة آجلة تتمثل في البضاعة المسلمة تقابلها قيمة آجلة تتمثل في المبلغ المستحق دفعة بعد أجل معين — كذلك المشتري الذي يؤدي الثمن مقدما يمنح البائع ائتمانا — قيمة حاضرة في مقابل قيمة مستقبلية يحصل عليها عند استلام المبيع ومثال ذلك أيضا القرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال فهو يتبادل قيمة حاضره بقيمة آجلة يحصل عليها عند سداد مبلغ القرض ، وهذه الصورة الأخيرة هي أبرز أنواع الائتمان وأهمها مغرى (٣) .

كذلك تعددت تعاريف الائتمان ومن هذه التعريفات أنه عملية خلق للقوة الشرائية ، أو بيع

(١) كمال الدين صدقي ، البنوك التجارية من الناحيتين النظرية والعملية ، مكتبة النهضة الحديثة القاهرة ١٩٥٩ ، ص ١ .

(٢) هيرمان لينزل ، بعض الأفكار الخاصة بدور وظيفة الائتمان الاشتراكي في الصناعة ، معهد الدراسات المصرفية ، مارس مارس ١٩٦٥ ، ص ١ .

(٣) زكريا أحمد نصر ، النقود والائتمان في الاراسمالية والاشتراكية ، مطبعة المدنى ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٤٥ .

شكل ودائع ثابتة تعتبر عملية اكتناز لها آثارها الانكماشية لأن هذه الودائع الثابتة لا تؤدي الى توليد الدخل .

يشجع على الاستثمار ، وانخفاضه يدعو الى التحفظ من جانب المنظمين في توجيه استثماراتهم .

٣ - **الاختراعات الجديدة** : وتؤدي هذه المخترعات الى تنشيط الاستثمار ، وتوجيه الأموال الى مجالات حديثة للإنتاج ، وخلق سلع جديدة ، والمساهمة في فتح أسواق لها .

٤ - **الطاقة الإنتاجية القائمة** : فلو كانت هذه الطاقة مستخدمة كلها ، فإن هذا يشجع على توسيعها أي على الاستثمار . أما لو كانت هناك طاقة زائدة عن الحاجة فإن هذا يفيد من النشاط الاستثماري الجديد .

٥ - **زيادة الاستهلاك** : وتؤدي زيادة الاستهلاك بدورها الى زيادة الاستثمار والعكس صحيح .

٦ - **نشاط سوق الأوراق المالية** : قد يكون لنشاط سوق الأوراق المالية أثر على مستوى الاستثمار ، فلو ساد الرواج شجع ذلك على طرح إصدارات جديدة من الأسهم والسندات لتمويل مشروعات استثمارية . أما إذا كانت السوق راكدة فإن هذا يعرقل الإصدارات ، وبالتالي يعوق النشاط الاستثماري .

٧ - **الكفاية الحدية لرأس المال** : ويقصد بها معدل العائد المتوقع من استثمار معين بعد تغطية كافة التكاليف الإنتاجية ، ويحدد حجم الاستثمار الجاري بالعلاقة بين هذا المعدل وبين سعر الفائدة السائد .

فالمنظمون سوف ينفذون جميع المشروعات الاستثمارية التي تبشر بمعدل ربح يفوق سعر الفائدة ، وينصرفون عن غيرها ، إذ لا يصلح لهم في الاقتراض عندئذ ، أو توظيف مواردهم بسعر أقل من سعر الفائدة القائم .

ويرى الباحث أنه إذا كان معدل العائد المتوقع من الاستثمار يعتبر من أهم المعايير المستخدمة عند تمويل المشروعات الاستثمارية في المجتمعات الرأسمالية ، فإن استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة يعد من أهم المعايير اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية في المجتمع الاشتراكي .

وإذا كان الادخار يمثل عرض النقود ، والاستثمار يمثل الطلب عليها ، فإن الائتمان هو الأداة التي تعمل على التقاء عرض النقود بالطلب عليها .

ويرى الباحث أن هذا الرأي يعد سليماً على المستوى القومي لأنه إذا كانت جميع الأموال المودعة بالبنوك ممثلة في ودائع ثابتة فإن معنى ذلك عدم وجود استثمار أو إضافة لرأس المال المادي للاقتصاد القومي . ذلك أن عمليات الاستثمار تقتضى تحويل جزء من الودائع الثابتة الى ودائع تحت الطلب ، وتعمل البنوك جاهدة على زيادة ودائعها حتى تزيد من قدرتها على منح القروض ، ومما يؤدي الى زيادة أرباحها .

العلاقة بين الائتمان والاستثمار :

يعتبر الاستثمار في قطاع الإنتاج هو كل زيادة في الطاقات الإنتاجية وفي الأصول الجارية وفي الاحتياطات المادية القائمة في قطاع الإنتاج المادي على مختلف فروعها ويسمى « استثمار منتج » .

أما الاستثمار في قطاع الخدمات كالتعليم والصحة والرياضة ، والمصالح الحكومية ، والانشاءات السكنية ، والمنظمات السياسية ، والمتمثل في زيادة الأصول والمنشآت في هذا القطاع يعتبره البعض استثمار « غير منتج » ولكن لا يتفق الباحث مع هذا الرأي ويرى الباحث أن الاستثمار في قطاع الخدمات وإن كان عائده لا يتمثل في إنتاج مادي وإنما في تأدية خدمة ، فإنه يعتبر استثماراً منتجاً ما دام يخلق قيمة في صورة خدمة من الخدمات التي يجد الإنسان فيها نفعاً .

وعلى هذا الأساس يفضل الباحث تسمية الاستثمار في قطاع الإنتاج بالاستثمار المباشر والاستثمار في قطاع الخدمات بالاستثمار غير المباشر مادام كلا منهما يعتبر استثماراً منتجاً بالمفهوم السابق .

ويتأثر الاستثمار بعدد من العوامل من أهمها ما يلي :

١ - **مستوى معدل الأرباح السائد** : فإن ارتفاع معدل الأرباح يؤدي الى تفاؤل المنظمين وتوجيه أموالهم للاستثمار في هذه المشروعات والعكس صحيح .

٢ - **اتجاه تغير الدخل القومي** : فزيادة الدخل